2021/06/21

التقرير الصحفى اليومى

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وأدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.

الاعتماد البريطاني على مستوى الجامعة

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.

شهادة الآيزو 2015:9001

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	التعليم النيابية تبحث تعديل أوضاع هيئة التدريس في الأردنية	4	الدستور
.2	الشرق الأوسط تكرم أوائل الثانوية العامة المغتربين	4	الدستور
.3	اتفاقية تعاون بين جامعة جدارا والمستشفى التخصصي في عمان	5	الدستور
.4	اليرموك توقع اتفاقية لإنشاء برنامج بكالوريوس في الإدارة الفندقية	6	الدستور
.5	التعليم العالي إلى أين؟ *بسام العمري	11	الرأي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

«التعليم النيابية» تبحث تعديل أوضاع هيئة التدريس في «الأردنية»

عمان @AddustourNews

قال رئيس لجنة التعليم والشباب النيابية، النائب الدكتور بلال المومني، إن الجامعات الأردنية واكبت جميع الإنجازات والتطورات التي شهدتها البلاد، وكانت من المساهمين في البناء والتقدم بالأردن والدول العربية.

حديث المومني جاء خلال اجتماع عقدته اللجنة امس الأحد، بحضور رئيس الجامعة الأردنية الدكتور عبد الكريم القضاة لبحث موضوع تعديل أوضاع هيئة التدريس في الجامعة الأردنية الذين حصلوا على شهادة الدكتوراه والزيادة التي أقرت للعاملين في الجامعات الأردنية.

وأكد أن الجامعات الأردنية تزخر بكفاءات علمية مشهود لها في الكثير من الدول، والذين ساهموا في بنائها وتطورها، لافتا إلى «أننا لن نقبل المراهنة أو المساومة على نوعية وجودة التعليم الأكاديمي التي تتمتع بها جامعاتنا».

وطالب المومني بضرورة معالجة أوضاع الأكاديميين في الهيئة التدريسية الذين حصلوا على درجة الدكتوراه في الجامعة الأردنية (عمان والعقبة) ومنحهم الرتبة الأكاديمية التي يستحقونها.

كما دعا المومني إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ ما جاء في التوجيهات الملكية حول الزيادة على رواتب العاملين في الجامعات الحكومية والبالغة 30 ديناراً.

بدورهم، أكد النواب: طالب الصرايرة ومحمد عبابنة ومحمد أبوصعيليك وعطا ابداح وفايزة عضيبات، أهمية أن تكون هنالك دراسة خاصة للإداريين العاملين في الجامعات الحاصلين على شهادات الدراسة العليا ممن لديهم الرغبة بالتعيين على الكادر التدريسي مع الأخذ بعين الاعتبار سنوات الخدمة في الجامعة.

من جانبه، أكد القضاة أن الجامعة الأردنية من أولى الجامعات التي أقرت موضوع الزيادة بحيث تصبح على شكل علاوة وليست مكافأة بما سينعكس على رواتب العاملين وبمقدار 30 ديناراً إلا أنه وفي بداية الموضوع كان هناك اعتراض من قبل الجهات التنفيذية للجامعة بسبب وضع الجامعة المالي وأثرها الذي سيصل إلى 1ر8 مليون دينار سنوياً.

.1

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

«الشرق الأوسط» تكرم أوائل الثانويـة العامـة المغتربيـن

عمان @AddustourNews

أقامت جامعة الشرق الأوسط حفل تكريم افتراضياً، وذلك عبر وسيلة الاتصال المَرئي عن بُعْد (ZOOM)، كرمت خلاله طلبة الثانوية العامة المغتربين للعام الدراسي المنتهي على جهودهم وتفوّقهم، بحضور عميد شؤون الطلبة، الدكتور سليم شريف، مندوبا عن الجامعة، ورئيس ملتقى النشامى للجالية الأردنية حول العالم، الدكتور أيمن الرفاعي.

وقال شريف: «يسرُّنا أن نستضيفَ الطلبة المُتفوقين في الثانوية لهذا العام، ولو عن بعد، ونشاركَهم فرحة هذا الإنجاز المتميز الذي حققوه، بالرَّغم من كل الصعوبات، فنحن نحرص على دعم المجتمع، ونؤكد على أهمية التعليم، الأمر الذي يُعدُّ جزءا مهمّا من استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للجامعة «، وأضاف بأنَّ أبوابَ الجامعة مفتوحة دائما للطلبة المبدعين.

من جانبه أعرب الرفاعي عن شكره للجامعة على هذه المبادرة التي تعكس دورها الكبير في المسؤولية الاجتماعية، واهتمامها بالتعليم والطلبة وتشجيعهم على التميز، كما بارك للطلبة نجاحهم وتفوّقهم في هذا العام الدراسي الاستثنائي، وتمنّى لهم دوام التوفيق .

ويأتي إصرار الجامعة على تكريم طلبة الثانوية المغتربين في ظل هذه الظروف؛ إيماناً منها بضرورة تشجيع الطلبة على التزوُّد بالعلم، وتجهيز أنفسهم كي يكونوا قادة المستقبل.

وفي الختام، هنأت الجامعة بدورها الطلبة المُشاركين، وتمنّت لهم النجاح في المستقبل؛ لمجهودهم الكبير الذي بذلوه في تحقيق هذا الأداء المُتميِّز، لاسيَّما في ظل الظروف الرَّاهنة.

.2

اتفاقية تعاون بين جامعة جدارا والمستشفى التخصصي في عمّان

الرمثا – محمد أبو طبنجة

@AddustourNews

وقعت أمس الأحد اتفاقية تعاون مشتركة بين جامعة جدارا والمستشفى التخصصي في عمان وقعها عن الجامعة رئيسها الدكتور محمد طالب عبيدات، وعن المستشفى مدير عام ورئيس هيئة المديرين الدكتور فوزي الحموري.

وبين عبيدات أن هذه الاتفاقية جاءت رغبة من الطرفين في تنمية توطيد أواصر التعاون والتنسيق بينهما فيما يختص بتدريب طلبة كلية الصيدلة وأقسامها المختلفة سريريا في الأقسام وكذلك الصيدلية والمختبرات وتبادل الخبرات والمعلومات والتدريب الميداني والتعاون والتنسيق على مستوى الأنشطة الأكاديمية والبحثية وخدمة المجتمع ذات الاهتمام المشترك. من جانبه أوضح الدكتور الحموري انه سيتم تدريب طلبة أقسام الصيدلة والعلوم الطبية المخبرية من كلية الصيدلة بجامعة جدارا في المستشفى التخصصي بحيث يكون هناك مشرفا على التدريب من قبل المستشفى بالإضافة للمدرس الذي يتابع التدريب من جامعة جدارا.

واشتملت الاتفاقية على التعاون المشترك في مجالات الصيدلة ودكتور الصيدلة والعلوم الطبية المخبرية، وتزويد الجامعة من العينات البيولوجية التي تحتاجها، وتبادل الاستشارات والمعلومات والاحصاءات ونتائج ابحاث، ومشاركة المختصين من كل الجانبين في الأنشطة التي ينظمها كل طرف من الأطراف مثل المؤتمرات والمعارض والندوات وورش العمل في المجالات الطبية والمساهمة في إعداد هذه الفعاليات والحضور وتقديم أوراق العمل.

.3

«اليرموك»: اتفاقية لإنشاء برنامج بكالوريوس في الإدارة الفندقية

حازم الصياحين

AddustourNewspaper

عقدت جامعة اليرموك مؤخرا اتفاقية تعاون مع معهد دندلك الايرلندي بهدف إنشاء برنامج بكالوريوس مشترك في تخصص الإدارة الفندقية، وذلك انطلاقا من حرص كلية السياحة والفنادق في الجامعة على تعزيز علاقاتها وتواصلها مع الجامعات العالمية ذات الاختصاص لعقد شراكات في برامج تدريسية وتدريبيه مشتركه مع أرقى الجامعات العالمية.

وقال عميد الكلية الدكتور محمد شناق ان الهدف من توقيع هذه الاتفاقية هو اتاحة الفرصة للطلبة الدارسين في المسار الدولي بحيث يمكنهم من الحصول على شهادتين واحدة من جامعة اليرموك وأخرى من معهد دندلك الايرلندي، بالإضافة إلى ما يحققه البرنامج من تدريب للطلبة في افضل المرافق الفندقية العالمية، كما أنه يمكن الطالب الذي اجتاز السنة الأخيرة من الحصول على إقامة عمل في ايرلندا تمكنه من خلالها العمل لمدة عشرين ساعة أسبوعية في قطاع الفنادق والضيافة، ضمن عملية التدريب مما يحقق للطالب الفائدة المادية الكبيرة جراء ذلك لكون ايرلندا تعاني من نقص العاملين في قطاع الضيافة لذلك يحصل الخريجون على فرص عمل بعد التخرج برواتب تبدأ من 32000 يورو سنويا.

.4

د. بسام مصطفى العمري
أستاذ التعليم العالي/ الجامعة الأردنية

التعليم العالي.. إلى أين؟

لا يختلف اثنان في أن التعليم هو أهم عامل حاسم في تقدم الأوطان ورفعتها. والتعليم العالي، على وجه الخصوص، وذلك لأن تقدم البشرية الذي بلغته، وما ستبلغه لاحقاً، قد تم بفضل جهود الجامعات والبحث العلمي، وهو ما يشكل عصب التعليم الجامعي الناجع، وبالتالي يعكس المستوى الحضاري للبشرية على اختلاف عقائدها وأديانها وأعراقها. ذلك أن التعليم يعتبر بحق أهم محاور التنمية الشاملة، لسبب بسيط، هو أن الاقتصاد الناجح يقوم على التخطيط والدراسة العلمية والمعرفة المنظمة والممنهجة التي تفتح آفاقا واسعة للتنمية والتطور والتحرر من قيود الجهل والتخلف. وبذا تكون النهضة الاقتصادية في حقول الإنتاج جميعا وقفا على التعليم أو على الأقل يعتبر التعليم العامل الحاسم في دفع عملية التنمية للأمام. والحاجة الملحة للتنمية تعتمد بعد ذلك على الاقتصاد، وهذا يتطلب الوقوف الدقيق على حاجات السوق المحلية بل والإقليمية بسلع منافسة ذات جودة عالية تستطيع الوقوف أمام منتجات البلدان الأخرى إن لم نقل تتفوق عليها لتحقق حضورها من حيث الجودة والأسعار المنافسة المقبولة والمعقولة أيضا وهذا، ولا شك، يتطلب المعرفة الدقيقة لمخرجات القطاع الاقتصادي.

إن ذلك يمثل إشكالية كبيرة للمجتمع، والمجتمع العلمي بخاصة، أو بتعبير أدق إشكالية التعليم العالي. وتنبع هذه الإشكالية من أن مسؤولية التعليم العالي تكمن في أن يكون قادراً على مواجهة المتغيرات التي تواجه المجتمع ومتغيرات الحياة نفسها، ذلك أن هناك تفاعلا مباشراً بين المجتمع ومتطلبات الحياة المتغيرة باستمرار، وهذا يعني أن على المجتمع أن يكون قادراً على الاستجابة لهذه المتغيرات. هذه إذا هي إشكالية التعليم العالي في الأردن بل وفي العالم العربي، بل ولماذا لا نقول عن إشكالية التعليم العالي في العالم الأرضي بعامة.

ونريد أن نسرع للقول بان قدرة التعليم على القيام بمسؤولياته ومواجهة التحديات لا يمكن أن تتاح له الفرصة لتحقيق ذلك ما لم تتوافر له حرية البحث العلمي. فالتعليم العالي هو القلب النابض للجسد العلمي في أي بلد، ومن ثم فإن البحث العلمي يتطلب التطبيق العملي والممارسة، بمعنى أنه إذا لم يتحول البحث العلمي إلى ممارسة، فإنه سيبقى في دائرة المعارف النظرية التي يتوقف تطوره على تطبيق هذه المعارف وممارستها، فالممارسة هذه تعني التدريب والتطوير. فغياب البحث العلمي وتطويره سيؤثر على قدرة الجامعات في تكوين الأجيال القادمة والمدربة والمؤهلة لقيادة المجتمع والعمل على تحسين فرص العمل لتوفير حياة أفضل. وعدم تقدم البحث العلمي وتطبيق المعارف بعامة يعني انحسار عمليات التنمية وبالتالي تراجع الاقتصاد الوطني. وهذا يدل عن حدث، على ان الجامعات قد فقدت دورها الريادي والقيادي للمجتمع، هذا الدور الذي يشكل أهم مسؤولية من مسؤوليات التعليم العالي.

وإذا كانت المعرفة وما تضمنه من معلومات صحيحة تعتبر قوة، فإن هذا يضعنا وجها لوجه أمام التحديات الملقاة على عاتق التعليم، والعالي منه بخاصة. ولعل هذا الزخم الذي تشهده الساحة الأردنية من انتشار للجامعات الرسمية والخاصة ما يؤكد على دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولما كان المجال الاقتصادي هو المحرك الرئيس لمجالات التنمية الأخرى من اجتماعية وسياسية وثقافية، فقد كان من المؤكد أن يحظى الحقل التعليمي بهذا الاهتمام الذي نشهده في التعليم العالي، سواء أكان ذلك في الزيادة الكبيرة في انتشار الجامعات أو ما يشهده المجتمع من إقبال كبير لالتحاق أبنائه بالجامعات.

إن ازدياد أعداد الجامعات يتطلب منها تأسيس التخصصات التي يتطلبها السوق، حتى لا نجد أعدادا كبيرة من خريجي الجامعات بلا عمل مما يشكل عبئاً اجتماعياً كبيراً على المجتمع والدولة. فإن ذلك يعني فشل الجامعات في الاستجابة السريعة لمتطلبات سوق العمالة العلمية والتقنية، الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بالإحباط عند الخريجين لأن سوق العمالة لا حاجة له لتخصصاتهم، مما يدل على التخبط في التخطيط الصحيح لمؤسسات التعليم العالي، ما ينتج عن هذا أعباء اقتصادية على الدولة والمواطن، وهذا بدوره يعيق النهضة الاقتصادية المرجوة والمنتظرة، أو قل بدلاً من أن تكون الجامعات عامل تقدم وتطور تصبح عامل إعاقة للتنمية الاقتصادية، فضلاً عن حرمان المجتمع من أن يلقى مردودا إيجابيا في التنمية لقاء النفقات الباهظة التي دفعها لأبنائه على التعليم الجامعي، وبهذا؛ فإن المجتمع يخسر خسارة مزدوجة، النفقات التي قدمها فأضعفت طاقته الاقتصادية، ثم الخسارة الوطنية بعدم استثمار التعليم الجامعي في عمليات التنمية نظراً لعدم حاجة السوق للتخصصات الزائدة، مما يعني سوء التخطيط عند القائمين على مؤسسات التعليم العالي. إن هذا يشكل أحد أكبر عوامل التحدي التي تواجه التعليم العالي وبالتالي عامل إحباط للتنمية بمجالاتها المختلفة وعلى رأسها التنمية الاقتصادية.

وإذن، فليس المهم الزيادة المطردة في أعداد الجامعات بالدرجة الاولى، ولكن التركيز على نوعية التعليم وجودته هو المطلب الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة، وإذا ما تحقق هذا؛ فإننا نكون مطمئنين إلى أن النتائج المرجوة والمتوقعة هي على ابواب التحقق. فنوعية التعليم ستؤدي حتما إلى رفع كفاءة الخريجين، هذه الكفاءة بالتأكيد، ستنتهي بانتقال التنمية الاقتصادية من حال القوة إلى حال الفعل أو من حال الإمكان إلى حال التحقق. وهذا يعني أن اتساع الرقعة الاقتصادية تعتمد بالدرجة الاولى على سلامة الخلية التعليمية التي يجب أن تكون شبكة تبدأ من مراحل التعليم الأولى وانتهاء بالتعليم العالي حتى لا يكون هناك فراغات بين حلقات التعليم أو فجوات بين مخرجات القطاع الاقتصادي وبرامج التعليم العالي، لأن نجاح التنمية يحتم التجانس والانسجام بين حاجات الاقتصاد وبرامج التعليم، حتى لا يكون هناك تناقض أو تعارض بين حاجات السوق وبرامج التعليم.

وأخيراً، لا بد من تفعيل الحوار بين الجامعات والمجتمع لهدم الفراغ بينهما، وهذا يتطلب توعية الطلاب بمخاطر هذا الفراغ إن لم تتم معالجة أسباب الناتجة غالباً عن القطيعة بين الجامعة والمجتمع، الأمر الذي يعني غياب التفاعل الحيوي الفعال بينهما والوقوف على تطلعات المجتمع وحاجاته الملحة.

إن مؤسسات التعليم العالي مدعوة للعمل على تعزيز الثقة بينهما وبين مجتمعها بحوار هادف بناء لوضع الحلول المناسبة لمشكلات المجتمع بالعودة إلى أحضان المجتمع وأن تدنو منه أكثر بالهبوط من البرج العاجي الذي تسكنه، وإذن فلا بد من ملامسة المجتمع بآلامه وآماله، وأن تعمل على تحويل الهم الاجتماعي على همة وطنية تبنى.